مجلة إدارة - المدرسة الوطنية للإدارة - الجزائر

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تستكمل بناءها المؤسسي

The Islamic Financial Industry in Algeria Completes its Institutional Building

د. محمد بوجلال*

خبير اقتصادي دولي، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2026/05/03 تاريخ القبول: 2025/12/15 تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص

لقد خطت الجزائر خطوات عملاقة نحو الصيرفة الإسلامية منذ بداية سنة 2020، حيث شكل نظام بنك الجزائر 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 منعطفا حاسما في بداية التقنين لهذه الصيرفة، تلته عدة نصوص قانونية وأنظمة وتعليمات بنكية ومراسيم تنفيذية تصب كلها في تعزيز الترسانة التشريعية والقانونية التي تؤطر منظومة التمويل المتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. كما كان للهيئة الشرعية الوطنية التي أنشأها المجلس الإسلامي الأعلى وعززتها المادة 73 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 دورا بارزا ليس فقط في المرافقة الشرعية للتجربة الوليدة، بل لتقديم مقترحات عملية بالتنسيق المثمر مع الهيئات الإشرافية للصناعة البنكية والمالية، نذكر على وجه الخصوص الجهود التي بذلت ولا زالت تبذل على مستوى بنك الجزائر ووزارة المالية ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف (خاصة بعد صدور القانون الجديد للأوقاف الجديد رقم 25-06).

يتناول هذا البحث تقديم صورة ملخصة للبناء المؤسسي الذي يشكل الوعاء الحاضن للصناعة المالية الإسلامية والذي كثيرا ما انتظره المتعامل الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالمؤسسات، أو المواطن البسيط الذي يتطلع إلى منتجات ادخار مصرفي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية

الصناعة المصرفية الإسلامية، المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، هامش الربح، البنك المركزي، البنوك التجارية.

Abstract

Algeria has made remarkable progress in the field of Islamic banking since the beginning of 2020. The issuance of Bank of Algeria Regulation No. 20-02 of 15 March 2020 marked a decisive turning point in the formal regulation of Islamic banking activities. This milestone was followed by a series of laws, regulations, banking directives, and executive decrees, all aimed at strengthening the legislative and regulatory framework governing Shariah-compliant finance.

In addition, the National Shariah Board, established by the High Islamic Council and further reinforced by Article 73 of Monetary and Banking Law No. 23-09, has played a significant role not only in providing Shariah supervision and guidance to this emerging industry, but also in proposing practical solutions through effective coordination with the regulatory authorities overseeing the banking and financial sector. In this regard, particular recognition should be given to the efforts undertaken by the Bank of Algeria, the Ministry of Finance, and the Ministry of Religious Affairs and Endowments, especially following the enactment of the new Waqf Law No. 25-06.

This paper seeks to provide a concise overview of the institutional framework underpinning the Islamic finance industry in Algeria. This framework has long been anticipated by economic actors, whether individuals, businesses, or ordinary citizens seeking savings and investment products that comply with the principles and provisions of Islamic Shariah.

Key words

Islamic Banking Industry; Islamic Finance; Islamic Economics; Profit Margin; Central Bank; Commercial Banks.

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

مقدمة

إن الحديث عن منظومة تمويل سواء كان تمويلا تقليديا أو تمويلا إسلاميًا يقتضي بالضرورة تحديد طبيعة النظام الاقتصادي الذي تنشأ فيه وتتطور في داخله هذه المنظومة.

وبما أن بحثنا هذا يتمحور حول نظام التمويل الإسلامي، فإنه من المفيد عرض –ولو باختصار شديد- طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي لنستكشف من خلاله مكانة النظام التمويلي الذي يجب إقامته وتطويره ليتمكن من الاستجابة لاستحقاقات الفترات الزمنية التي يمر بها المجتمع المسلم.

ولذلك، قبل الحديث عن منظومة التمويل الإسلامي، سنعرض بإيجاز طبيعة النظام الاقتصادي في الإسلام.

1. طبيعة النظام الاقتصادي في الإسلام

يمكن تعريف الاقتصاد في الإسلام على أنه :

"اقتصاد **نقدي** واقتصاد **سوق** تسود فيه المعاملات المشروعة من جهة، ويحرم فيه التعامل بالربا والمجازفة على المكشوف وتوريق الديون من جهة أخرى".[1]

ومن خلال تجربتي التي تربو عن أربعة عقود منذ أن قدمت أول رسالة جامعية في المملكة المتحدة حول البنوك الإسلامية، خلصت إلى أن الاقتصاد في الإسلام يتميز بثلاثة خصائص هي:

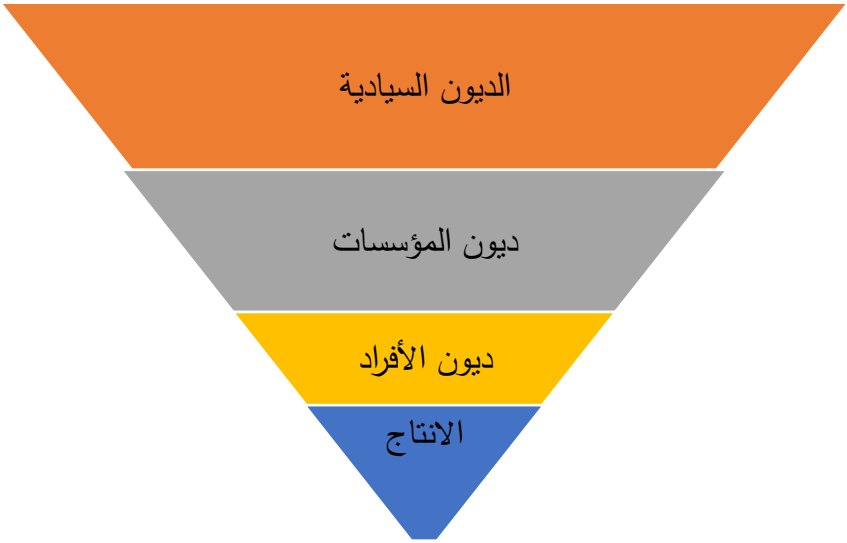
1. 1. البعد العالمي للاقتصاد في المفهوم الاسلامي

يعترف الإسلام بالطابع العالمي للاقتصاد.

• على المستوى **الاقتصاد النقدي** المحض، يعترف الإسلام بالوظائف الرئيسية الثلاث للنقود (وسيلة للتبادل ووحدة حساب ومخزن للقيمة). ولكن التركيز لا ينصب على أداة "النقود" بحد ذاتها [لم يستبدل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الدرهم الفارسي (المشتق من الكلمة اليونانية دراخما) وهو من فضة، ولا الدينار البيزنطي وهو من ذهب، بعملة "إسلامية"] بل أطر طريقة استخدامها على النحو الذي يسمح للنقود أن تنتج نقوداً في غياب معاملة حقيقية، أي تقليب المال. بمعنى أن كل عملية تمويل

1- Mohammed Boudjelal, « Islam et Economie », Conférence inaugurale de l'University Degree Islamic Finance à l'Ecole de Management Strasbourg, Université de Strasbourg, Mercredi 21 janvier 2009.

في الاقتصاد الإسلامي تستند إلى أصول حقيقية (سلعية أو خدمية، مما يحول دون تشكيل المرض المزمن الذي استفحل في النظام الرأسمالي وهو الانفصال dichotomie (الناتج عن الفقاعة المالية la bulle financière المولدة للأزمات المالية المتكررة) بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي. (راجع التعريف الذي قدمه روبرت كلووَر في كتابه "النقود وتمويل الاقتصاد"، ص 4)[2] ، وعادة ما يعبر الاقتصاديون عن هذه الظاهرة بما يعرف ب**الهرم المقلوب** (La pyramide inversée)[3].



الهرم المقلوب الذي يلخص العلاقة بين الإنتاج والمديونية

يمثل هذا الرسم العلاقة بين الإنتاج العالمي والديون حيث تشكل هذه الأخيرة أكثر من 350% مما تنتجه دول العالم مجتمعة؛ ولا توجد مؤشرات لتراجع هذه النسبة مما يعرض الدول عالية المديونية إلى

2 - Cf. définition de Robert Clower in Monnaie et financement de l'économie, Marie Delaplace, Dunod, 2003, p.4, où on lit : 'La monnaie achète les biens, les biens achètent la monnaie, mais les biens n'achètent les biens sur aucun marché'. On remarque bien dans ce passage que l'auteur n'a pas évoqué un autre échange : la monnaie achète-t-elle de la monnaie? Dans la conception islamique, et selon la vision de bon nombre de philosophes, l'intérêt payé sur une somme prêtée est immoral, condamnable et par conséquent illicite.

3 -Voir: Michel Aglietta, Natacha Valla, Macroéconomie financière, La découverte, Paris 2017,

خطر الإفلاس؛ وقد عبر بعض الاقتصاديين عن تخوفهم من أن يؤدي هذا الوضع إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة تنذر بحرب عالمية ثالثة.[4]

• من ناحية **الاقتصاد الحقيقي**، كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشتري من التجار المسلمين وغير المسلمين (اليهود على وجه الخصوص) دون تمييز على أساس الدين أو المعتقد أو أي اعتبار آخر.[5]

2. 1. البعد الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي

ينبني هذا البعد على أن الانسان خليفة الله في الأرض، وأن الله سخر للإنسان هذا الكون وما يحتويه ليعمل فيه ويستثمر ويتمتع بخيراته -وهذا تشريف ما بعده تشريف- بشرط الالتزام بتعاليم المالك الحقيقي مصداقا لقوله تعالى: **{لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ..}** (سورة البقرة، الآية:284).

وقد أمر الله المؤمنين أن يتحروا العدل والإحسان[6] في معاملاتهم مع الغير وأن يقتدوا بأخلاق نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم الذي وصفه الله بأنه على خلق عظيم.[7]

وهنا وجب أن نذكر بمبدأين هامين يميزان النظام الاقتصادي الإسلامي وهما:

• حماية الملكية الخاصة بنفس المستوى الذي تحظى به الملكية العامة والأموال الوقفية.

• مبدأ خلافة الله في الأرض يعطي للملكية الخاصة في الإسلام معنى ينفي عنها مفهوم الملكية المطلقة لأن المسلم مطالب باحترام تعاليم المالك الحقيقي، فهو بذلك يستعمل ويتمتع بما يملك في إطار ما تسمح به أحكام الشريعة الإسلامية، فلا مجال على سبيل المثال لا الحصر أن يتعامل بأمواله في الإقراض أو الاقتراض بالربا أو المجازفة على المكشوف أو توريق الديون.[8]

4- انظر على سبيل المثال:

- Qian Liu, "From Economic Crisis to World War III", Project Syndicate, Nov 8, 2018.

- IIF Global Debt Monitor (https://www.iif.com/LinkClick.aspx?fileticket=XaPrtyfpqD8%3D&portalid=0)

- Rabouin, D. (2021). Global debt soars to 356% of GDP. Axios (https://www.axios.com/2021/02/18/global-debt-gdp)

5- جاء في لفظ البخاري عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم، وارتهن منه درعاً من حديد.

6- **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ}** سورة النحل، آية 90.

7- **{وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}** سورة القام، آية 4.

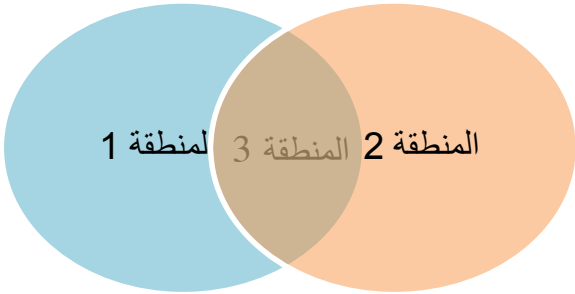
8- جاء في شرح زاد المستقنع للشنقيطي: بيع الدين بالدين يفضي إلى الربا والغرر والمخاطرة، فيدخل ضمن أصول عامة دلت الشريعة على اعتبارها. اهـ

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

3. 1. الاقتصاد الإسلامي - الاقتصاد الكلاسيكي: مقاربة منهجية

باعتباره أحد التخصصات الناشئة في علاقتها بالاقتصاد الحديث، فإن الاقتصاد الإسلامي لا يمكن إلا أن يستفيد من التقدم الذي أحرزه الاقتصاد الحديث. وأود أن أقول أيضاً إن الاقتصاد الإسلامي هو امتداد لتخصص مفتوح على التنوع والتعدد في المناهج. إن إنشاء البنوك الغربية لمكاتب أو حتى فروع مخصصة للمنتجات المصرفية الإسلامية يشكل مثالاً رائعاً على هذا التفاعل المثمر بين نموذجين من التنظيم المصرفي يتبعان معايير مختلفة عن بعضهما البعض.

ويمكن تلخيص التفاعلات بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الكلاسيكي على النحو التالي:



العلاقة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الاسلامي

تمثل **المنطقة 1** المرجعية المذهبية للأنشطة التقليدية حيث يوجد فيها فصل بين النشاط الاقتصادي والدين. ويمكن الاستشهاد هنا بكل نشاط محرم في الإسلام، مثل تجارة الكحول، وتربية الخنازير، والقمار، والربا، وبيع الديون، والمجازفة على المكشوف، والمشتقات المالية ومشتقات الائتمان، وما إلى ذلك.

أما **المنطقة 2** فهي تمثل مجال نشاط الاقتصاد الإسلامي حيث يخضع الفعل الاقتصادي إلى مبدأ الخلافة (الانسان خليفة الله في الأرض) المذكور أعلاه، كما يجب احترام القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار"، أو كما جاء في القرآن: "لا تظلمون ولا تُظلمون" (مثال خارج المجال الاقتصادي: بما أنه ثبت أن السجائر تضر المدخنين السلبيين، أصبح حظرها في الأماكن العامة أكثر من ضروري: فالحرية الفردية لها حدود...). وعلى هذا المستوى من التحليل، تجدر الإشارة إلى أن في موضوع الحقوق والواجبات،

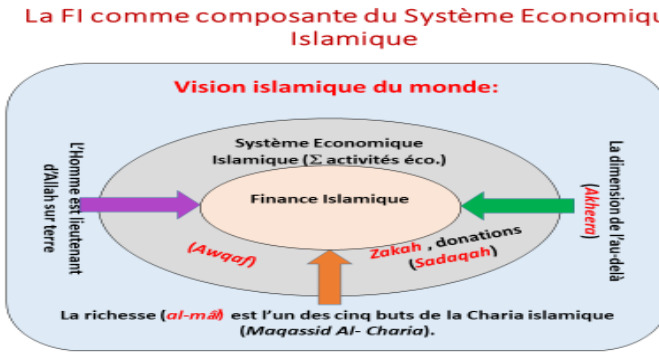
لا فرق في الاسلام بين المسلم وغير المسلم، فحرمة الإقراض بالربا على سبيل المثال تسري بين المسلمين وغير المسلمين.

أما **المنطقة 3** فتمثل منطقة التفاعل بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي. وأود أن أصفها هنا بمنطقة اللامبالاة حيث تتلاقى تحليلات النظامين: مبدأ تناقص المنفعة، وقانون العرض والطلب، وسياسات مكافحة الاحتكار، ومبدأ عدم الاسترباح في نشاط التأمين في الولايات المتحدة (حكم المحكمة الفيدرالية لعام **1869** الذي ينص على أن التأمين لا يشكل عملية تجارية)، والقطاع الاقتصادي الثالث أو القطاع الخيري، وأهداف السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية مع اختلاف الوسائل المشروعة والمحرمة، إلخ.

ومع تطور الممارسات المصرفية والمالية الإسلامية، من المتوقع أن يتجه مجال التقارب هذا إلى الاتساع، وفقاً للقاعدة الفقهية التي تترك مجالاً مفتوحاً للأشياء المباحة، وتكون قائمة المحظورات فيها محصورة (الأصل في الأشياء الإباحة).

4. 1. موقع الصناعة المالية الإسلامية داخل النظام الاقتصادي الإسلامي

يمكن تلخيص موقع الصناعة المالية الإسلامية من خلال الرسم المبسط التالي:



نلاحظ أن الحكومة، أي حكومة، ولتحقيق برنامجها الاقتصادي، تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تتناسب مع خطط التنمية المنشودة. ولذلك تسعى إلى وضع سياسة نقدية تساعد على تحقيق أهدافها التنموية.

ولفهم الترابط بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية، وجب التفريق بين ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالأهداف النهائية والأهداف الوسيطة.

2. السياستان الاقتصادية والمالية

2. 1. أهداف السياسة الاقتصادية

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة إجراءات تتخذها السلطات العمومية حيث تشكل الإجراءات النقدية جزءا منها. وبالنظر إلى الآثار التي تمارسها النقود على باقي المتغيرات الاقتصادية، تساهم الإجراءات النقدية في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية والتي تنعت في الأدبيات الاقتصادية بالأهداف النهائية (Les objectifs finaux).

2. 1. 1. الأهداف النهائية (Les objectifs finals)

يمكن التمييز هنا بين الأهداف القصيرة والأهداف الطويلة. ففي المدى القصير، ينصب الجهد نحو تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى التي عادة ما يتم اختصارها في عبارة "المربع السحري"[9] الذي يشمل:

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- استقرار الأسعار؛
- التوازن في ميزان المدفوعات؛
- التوسع (في الإنتاج والخدمات).

أما على المدى الطويل، فالأهداف النهائية تجسد الخطوط العريضة لتوجهات وخيارات الحكومة المنصوص عليها في برامجها وخططها الاقتصادية والاجتماعية مثل:

9- أنظر على سبيل المثال:

- Gwenael Piaser, IPAG Working Paper (Mai 2024)
https://www.researchgate.net/publication/380819422_Kaldor's_magic_Magic_Square

- Mokrani, H. (2023). La causalité à court terme et à long terme entre les variables représentées sur le carré magique de Kaldor : Cas de l'Algérie pour la période 1970-2020. Le Chercheur Économique, 11(1), p. 254-270.

- سياسة التصنيع؛

- السياسة الزراعية؛

- سياسة التشغيل؛

- النمو؛

- القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية؛

- إلخ...

2. 1. 2. الأهداف الوسيطة (Les objectifs intermédiaires)

ومن أجل تحقيق الأهداف النهائية، يتم تحديد الأهداف الوسيطة التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها بغرض الوصول إلى هذه الأهداف النهائية. ويعتبر تحقيق الأهداف النقدية الوسيطة الجسر الذي يمكن الحكومة من الوصول إلى الأهداف النهائية. وباستقرائنا للاقتصاد النقدي الكلاسيكي ومكوناته، يمكن الإشارة إلى أن هنالك متغيرين أساسيين في الاقتصاد التقليدي هما: سعر الفائدة وكمية النقود. فتحديد الأهداف الوسيطة يقتضي تحديد أهداف متعلقة بسعر الفائدة وأخرى ذات طابع كمي[10].

أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن الجهد ينصب على متوسط هامش الربح السائد في السوق والذي يمثل البديل عن سعر الفائدة المحرم شرعا. أما عنصر كمية النقود، فهو متغير محايد ويستعمل في كلا النظامين التقليدي والإسلامي[11]، وقد سبقت الإشارة إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يغير ولم يأمر بتغيير أو عدم التعامل بالنقود السائدة في فترة النبوة في ظل نظام المعدنيين: الدينار الذهبي البيزنطي والدرهم الفضي الفارسي.

وعلى ذكر الأهداف الوسيطة المنتظر تحقيقها عبر البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة، فإنه يجب التوضيح أنه من الخطأ تحميل مؤسسات الوساطة المالية فشل الحكومات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. فقد تؤدي البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة دورها بكفاءة عالية، ولكن المتعاملين

10- Neupauerová, M., & Vravec, J(2007) Monetary Strategies from the Perspective of Intermediate Objectives Panoeconomicus, 54(2), p. 219-233.

11- Chapra, M. U(1985)Towards a Just Monetary System. Leicester: Islamic Foundation,

Khan, M. S. & Mirakhor, A(1989) The Financial System and Monetary Policy in an Islamic Economy, Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 1(1), p. 39-57.

الاقتصاديين يخفقون في تحقيق الأداء المرتقب بسبب بيئة أعمال غير مشجعة وإجراءات بيروقراطية تعطل حسن أدائهم وتعرقل مسار التنمية المنشودة، حتى بتوفر الإرادة السياسية.[12]

2. 2. أهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الأهداف التي تسعى السلطات النقدية لتحقيقها باستعمال وسائل وأدوات مباشرة وغير مباشرة. ونظرا للترابط الوثيق بين كمية السلع والخدمات المُنْتَجَة (الاقتصاد الحقيقي) وكمية النقود المُصْدَرَة والمُشْتَقَّة (الاقتصاد النقدي) فإنه يجب التفرقة بين الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة لنستبين أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

تهدف السلطات العمومية من خلال السياسة النقدية إلى تنظيم كمية النقود وتوفيرها بأقل تكلفة ممكنة[13]. وإلى جانب ذلك تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن العام من خلال مكوناته المتمثلة في:

- الطلب الكلي؛
- مستوى الأسعار؛
- ميزانية المدفوعات؛
- الميزان التجاري.

ولكن يجب ألا نغفل انشغالات السلطات على المدى المتوسط لأن هدف النمو مثلا يتم عبر سياسة نقدية تهدف إلى تشجيع كلا من الادخار والاستثمار.

فالاقتصاديون ذوي التوجه الكينزي يفضلون استعمال آليتي سعر الفائدة واحتياطي البنوك، بينما يركز النقديون على التحكم الصارم في كمية النقود[14]. ومهما اختلفت الآراء، فإن التحكم في سعر الفائدة في الاقتصاد التقليدي يشكل الأداة المفضلة لدى السلطات النقدية على المدى القصير. وفي الاقتصاد

12 -Daron Acemoglu & James A. Robinson (2013) « Why Nations Fail », , Profile Books, London.

13 -Woodford, M.(2003) Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy, Princeton University Press.

14 أنظر:

- Tobin, J.(1969) A General Equilibrium Approach to Monetary Theory. Journal of Money, Credit and Banking.
- Friedman, M.(1968) The Role of Monetary Policy. American Economic Review, 58(1), 1-17.

الإسلامي، فإن السلطات النقدية تركز على الأداة البديلة لسعر الفائدة وهو متوسط هامش الربح السائد في السوق[15].

أما على المدى الطويل، فإن تحقيق التوازن العام باستعمال سعر الفائدة أو هامش الربح يعد أمرا صعب التحقيق بالنظر إلى الضغوط التضخمية التي لا تخضع للعوامل النقدية من جهة، وبالنظر كذلك إلى التغيرات في سعر الصرف التي يصعب التنبؤ بها.

ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، تستعمل الحكومات أدوات أخرى مكملة للسياسة النقدية تتمثل أساسا في تبني سياسة مالية وجبائية صارمة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والتخفيف من الآثار التضخمية والتقليل من الفوارق في الدخل بين أفراد المجتمع. ويعد هذا الهدف محور التنمية في المجتمع المسلم امتثالا للآية الكريمة رقم 7 من سورة الحشر "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ".

ويبقى الاقتصاديون المعاصرون منقسمون حول مدى نجاعة كل سياسة من هذه السياسات. إلا أنه في الواقع فإن الحكومات تستعمل السياستين في آن واحد وبصفة دائمة، ولذلك يمكن القبول بالقول الذي يرى أن السياسة النقدية هي أفضل من السياسة المالية في حالتين هما: محاربة التضخم وإعادة التوازن للاختلالات التي تظهر على مستوى ميزان المدفوعات. وبما أن هذين الهدفين أصبحا يشكلان هاجسا دائما، فإن السياسة النقدية أصبحت تكتسب دورا أكثر أهمية بالنسبة لمعظم دول العالم[16].

2. 3. وسائل السياسة النقدية

هناك نوعين من الوسائل: الوسائل المباشرة والوسائل غير المباشرة[17]. ففي اقتصاد تقليدي تتلخص هذه الوسائل في:

2. 3. 1. الوسائل غير المباشرة أو سياسة السوق المفتوحة (Open market policy)

هنا يجب التفريق بين هذه الوسائل في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي، حتى لو تقاربت الأهداف.

15- Chapra, M. U. (1985), Op Cit.

16 - Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981) *Some Unpleasant Monetarist Arithmetic*. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review; Woodford, M. (2001). *Fiscal Requirements for Price Stability*. Journal of Money, Credit and Banking.

17- Mishkin, F. S. (2022) *The Economics of Money, Banking and Financial Markets* (13e éd.) Pearson.

2. 3. 1. 1. في الاقتصاد التقليدي

هي وسيلة تستعمل من قبل البنك المركزي للتأثير على حجم السيولة إما بالزيادة أو بالنقصان. ويتم ذلك عبر تدخل المصرف المركزي في سوق السندات أو سوق الإقراض marché des titres (في الاقتصاد التقليدي) كمشتري أو كبائع للسندات (الحكومية أساسا).

ففي حالة الشراء، يتم تزويد السوق النقدية بنقود مركزية جديدة لتغطية العجز في السيولة والدفع بأسعار الفائدة نحو الانخفاض.

أما في حالة البيع، فإن ذلك يؤدي حتما إلى امتصاص الفائض من السيولة النقدية والدفع بأسعار الفائدة نحو الارتفاع نظرا للعلاقة العكسية التي تربط الأوراق المالية بسعر الفائدة. وقد استعملت هذه الطريقة لأول مرة في بريطانيا ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع الثلاثينات من القرن الماضي عندما لاحظت السلطات النقدية محدودية الاعتماد على سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم السيولة النقدية. أما بالنسبة لفرنسا، فلقد ازداد اللجوء إلى هذه الطريقة مع مطلع السبعينات عندما بدأت المصارف التجارية تفضل البحث عن السيولة (أو التخلص منها) في السوق النقدي بدلا من اللجوء إلى البنك المركزي مباشرة.

ويلاحظ في طريقة السوق المفتوحة أنها تخضع لآلية العرض والطلب في تحديد سعر السندات على المدى القصير.

2. 3. 1. 2. في الاقتصاد الإسلامي

وأما في الاقتصاد الإسلامي، فإن الصكوك (السيادية أساسا) تشكل البديل للسندات التقليدية، كما يشكل هامش الربح الذي تطبقه البنوك الإسلامية البديل لسعر الفائدة[18]. ولذلك فإن التحول إلى نظام مصرفي إسلامي لا يشكل خطرا على التوازنات الاقتصادية الكلية ولا يؤدي إلى هزات في الاقتصاد وأن مثل هذه التخوفات غير مبررة، خاصة وأن نظام التمويل الإسلامي لا يولد الفقاعات المالية

18 - Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice Wiley ed.; Sani Abubakar, Yusuf & Nafees, Seeni Mohamed & Dorloh, Sulaiman & H. Aji, Rajali. (2023). The Concept of Sukuk and its Applications in Contemporary Islamic Financial System. Law and Humanities Quarterly Reviews, 2(3).

التي تنهك الاقتصادات في عديد الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء[19]، مع اختلاف في درجة الحدة حسب مستويات المديونية بأبعادها الثلاثة: الأفراد والمؤسسات والحكومات.

2. 3. 2. الوسائل المباشرة

وهي وسائل تخضع لإجراءات وشروط صارمة تضعها المصارف المركزية من أجل مراقبة وتنظيم السيولة. وهي تشمل في النظام التقليدي ثلاثة طرق:

أ. طريقة التحكم في سعر إعادة الخصم: Mécanisme du taux de réescompte

ويسمى كذلك بسعر البنوك Bank rate في الأدبيات الأنجلو- سكسونية. وهو السعر الذي يتم بموجبه إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي. إن هذا السعر يتم تحديده من قبل السلطات النقدية ولا يخضع لقانون العرض والطلب الذي يميز النظام الرأسمالي*. ولقد شكل هذا السعر أداة مفضلة في الدول الغربية في خلال القرن 19 وحتى منتصف القرن العشرين.

وفي خلال العقود الخمسة الماضية فإن سعر إعادة الخصم لم يعد الأداة المفضلة بسبب الآثار العكسية التي أصبح يسببها التفاعل المتزايد بين الدول المتقدمة وانفتاح الأسواق المحلية على رؤوس الأموال الخارجية. ولنضرب لذلك مثال عن بلد يريد الحد من التوسع النقدي؛ في هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بالرفع من سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض الذي يؤدي بدوره إلى إحجام الأعوان الاقتصاديين عن طلب المزيد من القروض. ولكن هذه النتائج الإيجابية على المستوى المحلي ستؤدي إلى نتائج عكسية إذا أخذنا في الاعتبار البعد الخارجي؛ إذ أن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي حتما إلى جلب رؤوس أموال خارجية مما يؤدي إلى توسع الكتلة النقدية من خلال مضاعفة حساب "الذهب والعملات الأجنبية" والذي يشكل عنصرا هاما من العناصر المقابلة للكتلة النقدية.

19- Askari, H., Iqbal, Z., Krichene, N., & Mirakhor, A. (2010) The Stability of Islamic Finance: Creating a Resilient Financial Environment for a Secure Future, Wiley.

* تذكر أن $c = (r/i) \times N$

حيث: c = القيمة السوقية للسند

r= مردود السند

i = سعر الفائدة الساند في السوق

N = القيمة الاسمية للسند (قيمة الإصدار)

نلاحظ هنا العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر السند حيث كلما ارتفع سعر الفائدة، كلما انخفضت القيمة السوقية للسندات، والعكس صحيح. ومن المتوقع أن يكون التأثير مماثلا في حالة الاقتصاد الإسلامي حيث يتم استبدال السندات بالصكوك وسعر الفائدة بهامش الربح.

ولقد أثبتت عدة تقارير محدودية طريقة إعادة الخصم مثل تقرير **Radcliffe** الذي نشر في بريطانيا سنة **1959**، والتقرير الأمريكي حول النقد والقرض سنة **1961** وكذلك تقرير **Wormser, Marjolin, Sadrin** الذي نشر في فرنسا سنة **1968**.

لقد اتفقت هذه التقارير على تفضيل طريقة السوق المفتوحة على طريقة التحكم في سعر إعادة الخصم.

وإذا كان الأمر كذلك في النظام التقليدي، فإنه ينصح البنوك المركزية في إطار الصيرفة الإسلامية أن تستغني عن هذه الآلية المخالفة لمبادئ الشريعة وأن تركز على آلية السوق المفتوحة المذكورة أعلاه. وبالطبع فإن آلية السوق المفتوحة لا يمكن اللجوء إليها في إطار الصيرفة الإسلامية إلا بوجود صكوك إسلامية سيادية أو خاصة تكون الأداة المفضلة لسوق الأوراق المالية في النظام المالي الإسلامي[20].

ب. طريقة التأثير في احتياطات البنوك التجارية

ويتم بموجب هذه الطريقة إلزام البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء من ودائعها في حسابات خاصة لدى المصرف المركزي **دون أن تحصل على أية مكافأة**[21]. هذه الاحتياطات الإلزامية تشكل فعلا أداة فعالة للتأثير على الكتلة النقدية نظرا للإمكانية التي تتمتع بها البنوك التجارية في اشتقاق هذه النسبة، فإنها تؤدي حتما إلى تشجيع التوسع النقدي.

مثال عن فرنسا: **1974** ⟵ نسبة الاحتياطي الإجباري **17%**

1977 ⟵ نسبة الاحتياطي الإجباري **2%**

1981 ⟵ نسبة الاحتياطي الإجباري **4,25%**

ومن مزايا هذه الأداة الكمية أنها تمكن السلطات النقدية من التحكم في حجم السيولة النقدية دون التأثير على سعر الفائدة في النظام التقليدي وعلى هامش الربح في النظام الاسلامي. ففي حالة محاربة التضخم يمكننا الحد من التوسع النقدي دون الزيادة في هامش الربح التي غالبا ما تسبب متاعب إضافية لرجال الأعمال.

20- Solé, J. (2014) *Islamic Banking and Monetary Policy*. IMF Working Paper.

21 - صدر مؤخرا قرار من البنك المركزي الأوروبي خلال شهر جويلية 2023 يلغي مكافأة احتياطي البنوك لديه. -

وفي الجزائر أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 09-2025 المؤرخة في 10 سبتمبر 2025 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الاجبارية تحدد سعر الفائدة على الاحتياطي الالزامي بمعدل يساوي 0%.

ولكن هنالك من الاقتصاديين من ينتقد هذه الأداة مثل ميلتن فريدمانMilton Friedman لأنها تطبق على جميع المؤسسات دون مراعاة للظروف الخاصة التي تمر بها كل مؤسسة على حدة.

من هنا جاءت فكرة استعمال أداة أخرى لا تخضع لقاعدة التعميم كما هو الحال مع الأداتين السابقتين ألا وهي طريقة تأطير القروض[22].

ج- طريقة تأطير القروض *Encadrement du crédit*

وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات القانونية التي تقيد البنوك من التوسع في توزيع القروض (في النظام التقليدي) أو التمويلات (في النظام الإسلامي) سواء للأفراد أو المؤسسات. فهي تمثل إذا أداة كمية لمراقبة التوسع النقدي لأن القروض تمثل أهم مصدر لعملية خلق النقود (< من **80%** في فرنسا، < **90%** في الولايات المتحدة الأمريكية).

ومن مساوئ هذه الطريقة أنها تعرقل تطور النظام المصرفي وتغير من شروط المنافسة لأنها تُفْرَضُ على نوع معين من القروض/التمويلات دون الآخر. ولذلك فهي تشجع المصارف التي لا تُخْضِعُ القروض/التمويلات التي تمنحها للتأطير على حساب تلك التي يمسها قانون التأطير[23].

3. واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر في ظل البناء المؤسسي الجديد

إن الحديث عن الصيرفة الإسلامية وتطبيقاتها في الجزائر يقتضي التذكير –بعجالة- بثلاث محطات تاريخية هامة:

1/ أول من طرح فكرة إنشاء مصرف إسلامي في العالم الإسلامي هو إبراهيم أبو اليقظان في أواخر عشرينيات القرن الماضي (**1929**) عندما تقدم بطلب يتضمن ملف كامل ومحكم الترتيب لإنشاء مصرف إسلامي جزائري لإدارة الاستدمار الفرنسي والذي قوبل بالرفض[24].

22 -Balino, T. J. T., Enoch, C., & Alexander, W. E. (1995) *The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy*. IMF Occasional Paper No. 126

23- Ossifov, P. (2002) The Use of Credit Ceilings in the Presence of Indirect Monetary Instruments: An Analytical Framework. IMF Working Paper 02/206.

24- لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة المقال القيم للدكتور عبد الرزاق بلعباس بعنوان: "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة البنك الإسلامي للتنمية 'دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2.

2/ أول باحث قدم رسالة ماجستير في البنوك الإسلامية في تاريخ الجامعة البريطانية هو جزائري والتي نال بها جائزة أحسن طالب سنة **1982** بكلية إدارة الأعمال بجامعة هيريوت-وات[25]؛ تبعها بأطروحة دكتوراه بجامعة السربون (باريس 2) حول النظام المصرفي الإسلامي. والجدير بالذكر أن جامعة هيريوت-وات كانت أول جامعة تدرس مادة البنوك الإسلامية لطلبة الدراسات العليا سنة 1983 تحت إشراف البروفيسور جورج هوم (George Home) بالتنسيق مع صاحب الرسالة محمد بوجلال.

3/ بأرض الجزائر تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعروفة اختصارا ب: الأيوفي (**AAOIFI**[26]) عام 1990 والتي تعتبر المرجع العالمي في إصدار المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية ومعايير الحوكمة.

رغم هذا السبق للجزائر، وبالرغم من السماح لبنك البركة الجزائري (1991) ومصرف السلام (2008) بتسويق منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن إصدار أول نص قانوني ينظم نشاط الصيرفة الإسلامية تأخر إلى غاية عام 2020 مع صدور نظام بنك الجزائر 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تلاه صدور القانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 هـ الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي نص في المادة 72 على إمكانية إنشاء بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا، مع الابقاء على إمكانية البنوك والمؤسسات المالية فتح شباك يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وحيث أن الصناعة المالية الإسلامية لا تقتصر على البنوك فقط، فقد توالت النصوص القانونية – في ظل إرادة سياسية من السلطات العليا للبلاد- المتعلقة بالتأمين التكافلي مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 21- 81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

25- Mohammed Boudjellal, "The Business of Interest-Free Banking", MSc Dissertation, Heriot-Watt University, Edinburgh, Scotland, 1982.

26- Accounting & Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

الملاحظ في هذا المرسوم التنفيذي أن المادة رقم 4 فسحت المجال لإنشاء شركات تأمين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي، كما سمحت للشركات التي تمارس التأمين التقليدي من إنشاء نافذة تمارس عمليات التأمين التكافلي.

وفي هذا الصدد أقدمت السلطات العمومية على إنشاء شركتين عموميتين، واحدة متخصصة في ممارسة التكافل العام (أو التأمين على الأضرار) وتسمى "الجزاير تكافل" والثانية متخصصة في التكافل العائلي وتسمى "الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي".

وكانت العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) أول شركة تأمين تُقْدِمُ على إنشاء نافذة للتكافل العام حيث طرحت 40 منتجا تأمينيا في السوق دفعة واحدة.

كما أقدمت شركة كارديف الجزائر على إنشاء نافذة للتأمين العائلي وهي تحاول جاهدة في تطوير سوق التكافل في الجزائر مستفيدة من التجربة الدولية لمجموعة BNP Paribas المتواجدة في دول الخليج العربي.

وأما بخصوص الصكوك، فإن قانون المالية 2025 أدرج مادتين (المادة 135 والمادة 179) تشكلان الأساس القانوني الذي بموجبه يمكن للخزينة العمومية تعبئة موارد مالية لتمويل مشاريع البنية التحية المدرة للعوائد.

جاء في المادة 179 ما يلي: "**يُسمح للخزينة العمومية بإصدار سندات تسمى الصكوك السيادية، تمثل قيمة حقوق الانتفاع من الأصول التي تنتمي إلى أملاك الدولة، موجهة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل المشاركة في تمويل المنشآت و/أو التجهيزات ذات الطابع التجاري للدولة.**

تُحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عند الحاجة، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

كما تَضَمَّن قانون المالية 2026 مادة (رقم 105) تعزز الاعفاء الجبائي للمؤسسات التي تكتتب في الصكوك السيادية بصيغة إجارة حق الانتفاع.

وقد استحدثت وزارة المالية خلية لتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للصكوك بالاستعانة بمكتب استشارات دولي، وبتمويل من هبة قدمها البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وبالتعاون مع المجلس الإسلامي الأعلى.

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د إ 2716-957X

لا بد هنا من التنبيه إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها وزارة المالية في العمل على تهيئة الظروف المناسبة وما تقتضيه من تعبئة للإدارات المركزية من أجل إنجاح أول تجربة لإصدار صكوك سيادية بصيغة إجارة حق الانتفاع وطرحها في السوق للأفراد وللمؤسسات. حيث أنشأت الوزارة لجنة للتكفل بهذا المشروع؛ وقد انطلقت عملية الاكتتاب يوم 27 جانفي 2026 لتنتهي في 30 أبريل 2026.[27] ويعد هذا النجاح لأول إصدار لصكوك سيادية في الجزائر محفزا لإصدارات قادمة وبصيغ مختلفة كما قررته المجامع الفقهية والمعايير الشرعية.

وأما بالنسبة للصكوك التي تصدرها مؤسسات القطاع الخاص، فإننا ننتظر صدور القانون التجاري الجديد الذي تَضَمَّن مواد تسمح للقطاع الخاص بإصدار صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن هنالك اتفاقية تعاون بين وزارة المالية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تم لموجبها تقديم منحة توجه لتكليف مكتب استشارة دولي للمساعدة في تقديم مشروع قانون متكامل خاص بالصكوك، وقد تم بالفعل اختيار هذا المكتب طبقا لإجراءات المناقصة المعتمدة في البنك الإسلامي للتنمية، وقد وقع الاختيار على مكتب إسرا (ISRA) الدولي للاستشارات المالية بماليزيا، والذي باشر أعماله منذ شهر فيفري 2026.

التمويل الخيري

عند تناول موضوع الصناعة المالية الإسلامية، عادة ما يمعن الباحثون في التركيز على التمويل الاسترباحي ويغفلون الحديث عن التمويل الخيري، والذي يشمل في منظومة التمويل الإسلامي كل من مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف وبقية الهبات والتبرعات التطوعية[28]، وهو ما يعرف في الأدبيات المعاصرة بالقطاع الاقتصادي الثالث.

إن مؤسستي الزكاة والأوقاف تشكل خزانان لا ينضبان، وقد لعب الوقف دورا محوريا في بناء الحضارة الإسلامية، ابتداء من أوقاف الصحابة رضي الله عنهم إلى عصرنا هذا. إن ميل المسلمين إلى فعل الخير يحتاج إلى إحياء سنة الوقف ومأسسة الزكاة بما يخفف العبء على خزينة الدولة حيث تلتهم التحويلات الاجتماعية ثلث الميزانية في بلادنا.

27 - وهذا ما نسعى من أجله بصفتي عضوا في هذه اللجنة، والحمد لله أن عملية التصكيك هذه تكللت بنجاح تام حيث أن 70% من حصيلة الاكتتاب كانت من نصيب الأفراد.

28 - أشرف محمد دوابة (2010) ، "نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف" مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

ولتحقيق هذه الغاية، أقدمت السلطات العمومية على إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو 2023 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، تبعه صدور قانون الأوقاف 25-06.

وبالنظر لأهمية الممتلكات الوقفية ببلادنا وتنوعها بين المساجد والمقابر وأملاك حضرية وأراضي زراعية، ودورها في التنمية الاقتصادية وزيادة النفع بها[29]، وحيث أن إدارة الأصول العقارية أصبحت تشكل تخصصا يدرس في كبريات الجامعات، وإقدام الدول على إنشاء كيانات ووكالات متخصصة لتعظيم النفع من هذه الأصول التي تشكل خزانا لا ينضب، فأرى ضرورة الارتقاء بالقطاع الوقفي ببلادنا بفصل الأوقاف التعبدية عن الأوقاف النامية الاستراتيجية.

الأوقاف التعبدية

ويقصد بها المساجد والمقابر حيث لا يرجى منها عائد مادي، وتبقى تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تسهر على الاعتناء بها وصيانتها، لأن المساجد هي المكان الذي يقصده المصلون للانتفاع من تعاليم الإسلام والتزود بالأخلاق الحميدة وحسن السلوك.

الأوقاف النامية الاستثمارية

هذا النوع من الأوقاف يشكل موردا هاما للتكافل الاجتماعي ويساهم في تخفيف عبء التحويلات الاجتماعية الذي يستهلك ثلث ميزانية الدولة.

لقد حان الوقت للاهتمام بهذا القطاع الهام بإخضاعه لتنظيم محكم تستعمل فيه أساليب الإدارة الحديثة وتطبق فيه معايير الحوكمة الرشيدة بحيث نرتقي به إلى مستويات أداء تمكن الفئات الهشة من الاستفادة من ريعه لإخراجها من ضنك الفاقة من خلال تقوية أواصر التكافل الاجتماعي الذي ينشده الإسلام، مصداقا للآية الكريمة: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} (المائدة:2).

ولن يتحقق هذا المبتغى إلا بإسناد إدارة هذا القطاع إلى وكالة مستقلة تكون تحت وصاية رئاسة الجمهورية أو الوزارة الأولى وتتسلح بأحدث الأساليب الإدارية التي لا تختلف عن تلك المستعملة في القطاع الخاص. إن إخفاقنا في النهوض بقطاع الممتلكات العقارية الوقفية يستدعي بالضرورة تغيير

29- أنظر: محمدي بوزينة آ. (2023). مساهمة صندوق الزكاة والأوقاف في تمويل مشاريع التنمية المحلية : تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي .مجلة العلوم الإسلامية والحضارة 1 (2).

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

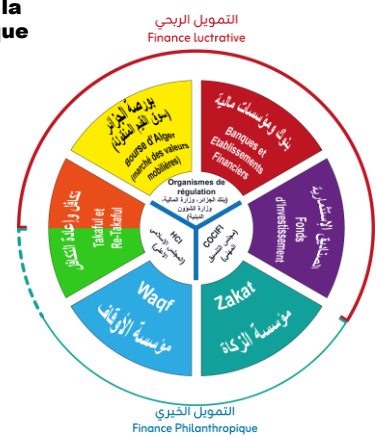
الأسلوب الإداري التقليدي المتبع، والانتقال إلى النظام الاداري المقترح حيث يتم ربط عائد المسيرين للقطاع بمستوى النتائج المحققة، فكلما زاد دخل هذه الممتلكات، كلما زادت المنح التحفيزية للقائمين على القطاع.

وحيث أن الممتلكات الوقفية تنقسم إلى وقف عام ووقف خاص (أهلي)، فإن الأوقاف الخاصة لا تخضع للوكالة المقترحة، ويبقى للواقف الحرية في تعيين الناظر الذي يختاره. وقد خطت الجزائر خطوة نوعية لدعم القطاع الوقفي بإصدار القانون رقم 25-06 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025، يتعلق بالأوقاف، والذي يتميز بالانفتاح على الأساليب الاستثمارية المعاصرة والأدوات التمويلية المبتكرة كالصكوك الوقفية والأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير، وبعد هذا العرض الموجز عن مكونات الصناعة المالية الإسلامية، يحسن بنا تلخيص المنظومة التمويلية في الشكل المبسط التالي:

المنظومة المؤسساتية للمالية الإسلامية

Ecosystème de la Finance Islamique



يشكل هذا الرسم تلخيصا لمكونات منظومة التمويل الإسلامي بشقيها الربحي والخيري. فإذا كان بنك البركة الجزائري الذي بدأ نشاطه سنة 1991، والذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية تقدم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في غياب نص قانوني صريح يؤسس لصناعة مصرفية إسلامية، فإن إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف يعد أول مبادرة للتأسيس لمؤسسة تمويل خيري حيث ساهم في دعم ما لا يقل عن 9000 مؤسسة مصغرة من أموال الزكاة الموجهة للاستثمار.

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

ويرجع الفضل في تطوير منظومة التمويل الإسلامي بشكل رسمي لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الذي وعد ووفى بالاستجابة للمطلب الشعبي بإنشاء بنوك إسلامية، وقد لعبت الإرادة السياسية منذ مطلع عام 2020 دورا حاسما في توطين الصناعة المالية الإسلامية بمكوناتها المبينة في الرسم أعلاه[30].

4. دور المجلس الإسلامي الأعلى في المرافقة الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

لقد لعب المجلس الإسلامي الأعلى دورا رائدا في مرافقة التجربة المصرفية الإسلامية منذ أن أصدر بيانه الشهير حول موضوع الصيرفة الاسلامية[31] شهر جانفي من عام 2018.

ومنذ جلسة العمل التي جمعت بين ممثلين عن المجلس وممثلين عن بنك الجزائر بتاريخ 17 فبراير 2020، تم الاتفاق على التعاون لإعداد مشروع نظام خاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، كما تم اقتراح أسماء خبراء ذوي كفاءة عالية يكونون أعضاء في الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية ويكون مقرها بالمجلس الإسلامي الأعلى؛ وهو ما تم فعلا بقرار من السيد رئيس المجلس في السابع من شهر شعبان 1441 الموافق 1 أبريل 2020، مباشرة بعد صدور نظام بنك الجزائر 20-02 في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ومنذ ذلك الوقت، باشرت الهيئة الشرعية الوطنية مهامها بمهنية عالية أصدرت من خلالها إلى حد هذا التاريخ ستة (6) فتاوى وأكثر من مائتي شهادة مطابقة شرعية لمنتجات تقدمت بها البنوك وشركات التأمين العمومية والخاصة. كما أصدرت الهيئة شهادة مطابقة لمنتج خاص بالسوق المالي؛ وسيتوسع دورها عندما يتم تدشين السوق المالي للصكوك الذي تسهر وزارة المالية على تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي له بالتعاون مع المجلس الإسلامي الأعلى.

30- تجدر الإشارة هنا إلى الدور الحاسم للحكومة في السهر على إصدار النصوص التنظيمية والقانونية لتوطين الصيرفة الإسلامية، وعلى رأسها الوزير الأول آنذاك السيد أيمن بن عبد الرحمان الذي سبق وأن شغل منصب محافظ بنك الجزائر، ثم وزيرا للمالية.

31- أعلن المجلس الإسلامي الأعلى بيانه الشهير حول الصيرفة الإسلامية أمام الرأي العام في ندوة أقيمت يوم 8 جانفي 2018، دعيت لها الجهات الوصية والشخصيات الوطنية ومسؤولو البنوك والأسرة الإعلامية. وكان ذلك البيان مؤشرا على ضرورة فتح المجال للصيرفة الإسلامية لتساهم في تعبئة مدخرات تبحث عن ملاذات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو ما تم فعلا مع بداية عام 2020.

5. تحديات الصناعة المالية الإسلامية والحلول المقترحة لها

5. 1. التحديات

بعد مرور ست (06) سنوات على صدور أول نص تنظيمي للصيرفة الإسلامية وما تبعه من قانون نقدي ومصرفي ومراسيم تنفيذية مست التأمين التكافلي والأوقاف والزكاة، إضافة إلى قانون المالية 2025 الذي أسس للصكوك السيادية، في انتظار صدور القانون التجاري الجديد الذي سيؤسس للصكوك الخاصة، يمكن إبداء الملاحظات الآتية للتجربة الفتية:

• لقد لاقت تجربة الشبابيك الإسلامية نجاحا كبيرا سواء على مستوى البنوك العمومية أو البنوك الخاصة.[32]

• إن الشبابيك الإسلامية بلغت مرحلة النضج والتشبع إلى درجة أن الطاقة الاستيعابية (البشرية واللوجستية) لهذه الشبابيك لم تعد قادرة على استقبال طلبات الجمهور بفتح حسابات جارية أو ادخارية أو طلبات التمويل المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين. ومن هنا تبرز اهمية المبادرة الأخيرة للسلطات العمومية الساعية إلى إنشاء بنك إسلامي عمومي يقوم برسملة نجاح تجربة الشبابيك الإسلامية ويحشد القدرات البشرية والمادية لتكفل أفضل بحاجات السوق ومواجهة الطلب المتزايد لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

• غياب استراتيجية واضحة المعالم لمستقبل هذه الشبابيك، تزامنا مع زيادة الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية.

32- إلى تاريخ هذا اليوم من شهر أبريل 2026، البنوك العامة التي أنشأت شبابيك إسلامية هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك، بنك الجزائر الخارجي، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وأما البنك العمومي الجديد المسمى "البنك الوطني للإسكان" الذي تأسس سنة 2022 ليخلف الصندوق الوطني للإسكان، فإن هنالك تحضيرات لإنشاء شباك إسلامي وقد عقدنا مع الادارة العامة عدة اجتماعات في هذا الشأن.

كما أن وزارة المالية تسعى لتأسيس بنك إسلامي عمومي، وقد أسندت المشروع للبنك الوطني الجزائري للقيام بمهمة الرائد Chef de file.

وأما البنوك الخاصة التي أنشأت شبابيك إسلامية فهي أربعة: بنك الجزائر الخليج (AGB)، المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بنك الإسكان (Housing Bank)، وترست بنك (Trust Bank)، والبنك العربي (Arab bank).

ويعد **صندوق ضمان الصفقات العمومية** [**Caisse de garantie des marchés publics** (CGMP)] أول مؤسسة مالية عمومية تنشئ، بقرار من مجلس الإدارة، شبّاكا للصيرفة الإسلامية للاستجابة لطلبات مؤسسات اقتصادية حكومية وخاصة لمنتجات الصيرفة الإسلامية؛ وقد حقق الشباك منذ انطلاقه في النشاط شهر نوفمبر 2023 على نتائج جيدة ومشجعة، وهو يساهم اليوم في دعم الاقتصاد الوطني تحت القيادة الحكيمة لمديره العام.

• عدم استفادة الصيرفة الإسلامية من الدعم الذي تقدمه الدولة للمتعاملين الاقتصاديين سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الفلاحة أو السياحة، مما يؤثر على تنافسية التمويل الإسلامي.

• الصناعة المالية الإسلامية لم تستكمل بعد بنائها التنظيمي والقانوني؛ فعلى المستوى المهني لا زلنا ننتظر إنشاء مجلس التنسيق المهني الذي سيرتقي بالتجربة إلى رحاب أوسع من خلال تقديم المقترحات المفيدة لأداء أفضل لمنظومة التمويل الإسلامي. كما أن هنالك مجالات تنتظر التأقلم مع الصناعة الجديدة الأمر الذي يتطلب تعديل بعض المراسيم التنفيذية مثل المرسوم التنفيذي 08-243 الذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة الموثق وممارستها، حيث أن تطبيق صيغة المرابحة أو الاجارة المنتهية بالتمليك في الممتلكات العقارية مثلا يجعل الزبون يتحمل أتعاب الموثق مرتين. وقد راسل المجلس الإسلامي الأعلى وزارة العدل بهذا الشأن وقدم مقترحا لتعديل البند 76 من ملحق المرسوم التنفيذي 08-243، على أمل أن يتم هذا التعديل في أقرب وقت ممكن.

• عدم توفر العدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة والمتكونة[33] بشكل جيد داخل البنوك والمؤسسات المالية مما يؤثر سلبا على سمعة منظومة التمويل الإسلامي ككل.

5. 2. الحلول المقترحة لتجاوز التحديات والارتقاء بالتجربة نحو الأفضل

• قد يكون من الضروري إنشاء بنكين عموميين متخصصين في الصيرفة الإسلامية يكون بمقدورهما استيعاب الطلب المتزايد على منتجات الصناعة الجديدة إيداعا وتمويلا.

• الإسراع في إنشاء مجلس التنسيق المهني للمالية الإسلامية الذي اقترحه المجلس الاسلامي الأعلى ولقي استجابة من الهيئات الوصية[34]، والذي سيلعب دور المرافق المهني للصناعة جنبا إلى جنب مع المرافقة الشرعية التي يقوم بها المجلس الإسلامي الأعلى.

• الحاجة إلى تنويع طبيعة الصكوك بعد إقدام وزارة المالية، مشكورة، على أول إصدار للصكوك السيادية بصيغة إجارة حق الانتفاع لتمكين الدولة من تعبئة أموال لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع عامة ذات مردودية اقتصادية، وتمكين بنك الجزائر من تنويع أدوات السوق النقدية لتحقيق أهداف

33- لا بد من الإشارة هنا أن مجهودات تبذل لتكوين وتدريب إطارات البنوك والمؤسسات المالية وشركات التكافل في عدة معاهد كمعهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية بسطاوالي الذي أنشأه بنك البركة كمؤسسة وقفية، ومعهد التكوين البنكي والمعهد العالي للتأمينات والتسيير (INSAG) الذي يعمل على إطلاق ماستر مهني في المالية الإسلامية موجه للمهنيين وللإطارات المهتمة بالصيرفة الإسلامية. لكن تبقى الحاجة قائمة إلى الاهتمام بملف التكوين بإعطائه الحجم الذي يستحقه في ظل التطور الكبير الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية محليا ودوليا والطلبات المتزايدة على منتجاتها إيداعا وتمويلا.

34- بنك الجزائر ووزارة المالية.

السياسة النقدية، وتمكين شركات التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية من توظيف أموالها في أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

• دعوة المستثمرين إلى إنشاء بنك إسلامي خاص بأموال محلية. يلاحظ أن الساحة المصرفية تتوفر على 21 بنكا، منها سبعة عمومية و13 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية وبنك واحد مختلط هو بنك البركة الجزائري[35]؛ بمعنى لا يوجد بنك خاص برؤوس أموال محلية. وفي محاولاتنا لإقناع رجال الأعمال للتعاون لإنشاء بنك إسلامي خاص، وُوجِهْنا بعذر مقبول إلى حد بعيد وهو العقبة الكبيرة المتمثلة في السؤال "**من أين لك هذا**؟" وهنا وجب التنويه بالخطوة الكبيرة التي انتهجتها السلطات العمومية عبر الإجراءات التي جاءت بها المواد 93-105-122 من قانون المالية 2026 والذي أعتبره **قانون رحمة اقتصادي** من السلطات العمومية لحل مشكلة أرهقت أصحاب الأموال غير المصرح بها وأثرت سلبا على الاقتصاد الوطني. نصيحتي لأصحاب الأموال الاستجابة لليد الممدودة من الدولة –ليس ضعفا منها ولكن رحمة بمواطنيها- والتي تُؤَسِّسُ لمرحلة جديدة لبناء ثقة ظلت مفقودة لعقود من الزمن.

وفي الأخير فإن الغاية من هذه المقترحات هو تحقيق:

ـ تحقيق الشمول المالي؛

ـ بناء الثقة بين أصحاب الأموال ومؤسسات الدولة، والحمد لله أن قانون المالية 2026 قد أسس لهذه النقلة النوعية غير المسبوقة في تاريخ الجزائر؛

ـ محاربة الاقتصاد الموازي باستحداث آليات لكشف الفساد الإداري والتعسف البيروقراطي المثبط لمنتجي الثروة في البلد.

خاتمة

تشكل المالية الإسلامية أمل البشرية في الخلاص من إفرازات النظام المالي القائم على الربا وعلى المجازفة على المكشوف وعلى توريق الديون، وهي العوامل التي تتسبب في تشكيل الفقاعات المالية المولدة للأزمات البنكية والمالية والتي سرعان ما تتحول إلى أزمات اقتصادية وما يتبعها من ركود تضخمي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية؛ والتي تجد حلها في النظام المالي الإسلامي حيث أن

35- 56% من رأس المال تملكه مجموعة دولة البركة البحرينية؛ و44% يملكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

كل عملية تمويلية تكون مسندة إلى أصول حقيقية، وحيث يختفي نهائيا نظام العداد الجهنمي الذي أرهق الأفراد والمؤسسات والخزينة العمومية للدول.

وحيث أن الصيرفة الإسلامية تشمل مؤسسات الوساطة المالية، فإن دورها يقتصر على تعبئة المدخرات وتمويل المتعاملين الاقتصاديين لإنجاز مشاريعهم. ولذلك فإن أهدافها هي أهداف وسيطة وليست أهداف نهائية.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الأهداف الوسيطة هي محطة في خدمة الأهداف الاقتصادية العامة التي تنعت بالأهداف النهائية. فالسياسة النقدية هي جزء من كل ولا يمكن فصلها عن بقية الظواهر الاقتصادية بل هي مرافقة لها في كل الأحوال. فإلى جانب السياسة النقدية لدينا السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزانية الدولة. كما توجد السياسة الجبائية التي تحدد نوعية النظام الضريبي وأثر ذلك على الدخل والتشغيل. وكذلك لدينا النظام الجمركي الذي يؤثر على حجم السلع المستوردة والسلع المُصَدَّرَة ومن ثم على نشاط المؤسسات الإنتاجية؛ وهنالك السياسة المالية العامة التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال. ولذلك فالسياسة النقدية لا تشكل في الواقع سوى أحد المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

إذا فهمنا هذا؛ فمن الخطأ القول إن البنوك الإسلامية لم تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول الإسلامية.

إن مكونات منظومة الصناعة المالية الإسلامية لا تتوقف على البنوك أو صناديق الاستثمار أو المؤسسات المالية غير البنكية، فهي تتعداها لتشمل شركات التأمين التكافلي والسوق المالي (سوق الإصدار والسوق الثانوي) والصناديق الاستثمارية ومؤسسات الأوقاف والزكاة والتبرعات.

إن الصناعة المالية في الجزائر حققت نجاحا كبيرا في ظرف زمني وجيز، وأن الوضع الحالي يقتضي القيام بنقلة نوعية ذكرنا بعض معالمها في هذه الورقة لتعزيز بناءها المؤسسي، على أمل أن هذه المقترحات المتواضعة تجد الآذان الصاغية، ونحن على ثقة أن للصناعة المالية الإسلامية مستقبل زاهر في بلد عرف كيف يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

إن تطبيق الصيرفة الإسلامية قد يؤدي إلى الحد من التوسع النقدي (المضر للاقتصاد) وتحقيق أهداف معينة كمعالجة ظاهرة التضخم أو التحكم في الكتلة النقدية؛ كما أن توفير السيولة لا يكفي لإنجاح

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X

سياسة إقلاع اقتصادي لأن ثمة عوامل أخرى يجب أن تؤدي دورها داخل تلك الشبكة المعقدة والمتداخلة الأطراف وهي النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل. وكما يقول العالم الاقتصادي الشهير Paul Samuelson "إنه بالإمكان أن تقود الفرس إلى حوض الماء، ولكن سيمتنع عن الشرب إذا لم يكن به عطش".

وفي مثال مشابه يقول Henri Guitton وهو يُشَبِّهُ النقود بأدوات الطبخ: "إن توفيرها بكثرة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الشهية؛ وفي مقابل ذلك فإن عدم توفرها يمنعنا حتما من طهي الطعام".

المراجع

1/ باللغة العربية

- نصوص القرآن الكريم

سورة البقرة، سورة المائدة، سورة النحل، سورة القلم،

- النصوص القانونية والتنظيمية

- قانون المالية لسنة 2025.

- قانون المالية لسنة 2026.

- القانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 هـ الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

- القانون رقم 25-06 مؤرخ في 23 محرم عام 1447 الموافق 19 يوليو سنة 2025، يتعلق بالأوقاف.

- المرسوم التنفيذي رقم 21- 81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

- المرسوم التنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 مايو 2023 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.

- نظام بنك الجزائر 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2025.

- بنك الجزائر: التعليمة رقم 09-2025 المؤرخة في 10 سبتمبر 2025 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الاجبارية.

- الكتب والمقالات

- بلعباس، عبد الرزاق (2014): "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة البنك الإسلامي للتنمية 'دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2.

- بوزينة، محمدي آ. (2023). مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف في تمويل مشاريع التنمية المحلية: تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي .مجلة العلوم الإسلامية والحضارة 1 (2).

- دوابة، أشرف محمد (2010) ، "نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف" مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

- الشنقيطي، محمد بن محمد المختار، شرح زاد المستقنع للشنقيطي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

2/ باللغات الأجنبية

- Accounting & Auditing Organization for Islamic Financial Institutions https://aaoifi.com/?lang=en

- Acemoglu, Daron & Robinson, James A. (2013), "Why Nations Fail", Profile Books, London.

- Aglietta, Michel & Valla, Natacha (2017), Macroéconomie financière, La découverte, Paris.

- Askari, H., Iqbal, Z., Krichene, N., & Mirakhor, A. (2010) The Stability of Islamic Finance: Creating a Resilient Financial Environment for a Secure Future, Wiley.

- Balino, T. J. T., Enoch, C., & Alexander, W. E. (1995) The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy. IMF Occasional Paper No. 126.

- Boudjelal, Mohammed (2009), « Islam et Economie », Conférence inaugurale de l'University Degree Islamic Finance à l'Ecole de Management Strasbourg, Université de Strasbourg, Mercredi 21 janvier.

- Boudjellal Mohammed (1998), "Le Système Bancaire Islamique : Aspects théoriques et Pratiques », Institut Islamique de la Pensée Islamique, Herndon, Virginia, USA.

- Boudjellal, Mohammed (1982) "The Business of Interest-Free Banking", MSc Dissertation, Heriot-Watt University, Edinburgh, Scotland.

- Chapra, M. U(1985) Towards a Just Monetary System. Leicester: Islamic Foundation,

- Clower, Robert (2003), in Monnaie et financement de l'économie, Marie Delaplace, Dunod.

- Friedman, M.(1968) The Role of Monetary Policy. American Economic Review, 58(1), 1-17.

- IIF Global Debt Monitor

(https://www.iif.com/LinkClick.aspx?fileticket=XaPrtyfpqD8%3D&portalid=0)

- Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice Wiley ed.;

- Khan, M. S. & Mirakhor, A(1989) The Financial System and Monetary Policy in an Islamic Economy, Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 1(1), 39-57.

- Liu, Qian (2018), "From Economic Crisis to World War III", Project Syndicate, Nov 8.

- Mishkin, F. S. (2022) The Economics of Money, Banking and Financial Markets (13e éd.) Pearson.

- Mokrani, H. (2023). La causalité à court terme et à long terme entre les variables représentées sur le carré magique de Kaldor : Cas de l'Algérie pour la période 1970-2020. Le Chercheur Économique, 11(1), 254-270.

- Neupauerová, M., & Vravec, J(2007) Monetary Strategies from the Perspective of Intermediate Objectives Panoeconomicus, 54(2), 219-233.

- Ossifov, P. (2002) The Use of Credit Ceilings in the Presence of Indirect Monetary Instruments: An Analytical Framework. IMF Working Paper 02/206.

- Piaser, Gwenael (2024), IPAG Working Paper, Mai. https://www.researchgate.net/publication/380819422_Kaldor's_magic_Magic_Square

- Rabouin, D. (2021). Global debt soars to 356% of GDP. Axios (https://www.axios.com/2021/02/18/global-debt-gdp)

- Sani Abubakar, Yusuf & Nafees, Seeni Mohamed & Dorloh, Sulaiman & H. Aji, Rajali. (2023). The Concept of Sukuk and its Applications in Contemporary Islamic Financial System. Law and Humanities Quarterly Reviews, 2(3).

- Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981) Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review; Woodford, M. (2001). Fiscal Requirements for Price Stability. Journal of Money, Credit and Banking.

- Solé, J. (2014) Islamic Banking and Monetary Policy. IMF Working Paper.

- Tobin, J.(1969) A General Equilibrium Approach to Monetary Theory. Journal of Money, Credit and Banking.

- Woodford, M.(2003) Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy, Princeton University Press.

السنة: 2026 المجلد: 36 العدد: 1 ر.د.م.د 1111-3561 ر.د.م.د.إ 2716-957X